

صحة للشخص المذكور جميع معاوم وظانفه على حكم شرطه
 بمعالم وليست المحاسنة شرعية فاذا امتنع الناظر
 من صرف ذلك يفسد وما الحكم في ذلك **الحاج**
 يجب على الناظر جميع الاطراف المقررة نظرياً شرعياً
 من ريع الوقف وان كان بعضه لم يرد في المحاسنة
 المذكورة فمتى امتنع من صرف ذلك كغير عذر فسقط
سبل في رجل اشترى من رجل اخر كتاباً ناقصاً
 بشرط ان يشتمه فلان الكاتب ذم هذا البيوع صحيح
 معتد به ام فاسد يجب رفعه حق الشرع وهما اذا قلنا
 البيوع المشتري متاعه يباو كذا ودفع في فيه كذا فاشترى
 علي زعمه ينا على قوله فظهر بخلافه هذا الام لا
الحاج البيوع المذكور فاسد واذا اقل البيوع
 المشتري الاخر وهكذا عرود والمشتري ان يرد
 البيوع على البايع بعلمه **سبل** في بيع البواقي
 كخبر السعد من وبي عطية اذا اطلقوا احدهم
 اومات اوجهم تزوج اخر بعده بنحو جمعة او اقل
 من ذلك لا يعتد وبمطلقاً ويتحملون ذلك
 واذا توفي احد من عن عشرين مثلاً وله ابن عم او اخ
 ذلك لم يورثوا البنات مطلقاً وببرته ذلك الرجل
 ويشتمون ذلك ويتقنون بالجمعة وهو ان احدهم
 اذا خلف قال وحياتنا هذا الاخص ويشتمون
 الي

الاشتماء او غنق دون ذلك فاذا قيل احد هم
 بقى في هذا الزمان نبي صدق ولم يتوقفوا يورثون
 بالبعث والنشور فاذا قيل من لا يراه ايضاً انما
 يحيى الخلق بعد موتهم ويحاسبهم فيقولون لا تدري
 ذلك ولا يقبلون الصلاة ولا يعطون الزكاة وداهم
 الفساد في الارض وقطع الطريق فاحكم الله تعالى
 فيهم وما يجب على الامام في حقهم **الحاج**
 من اشتمل كتاباً علم امره وحرمة في دينه بنتاً
 مجردة في الدين عليه وسلم فهو كاهن يتظر بعد ذلك
 ان تاتى وترجع تقبل نوبته ويبدأ لولاية الامور
 ان يعلمهم الاحكام لا يحتمل ان يتولى فعله المجهول
 فان لم يرجعوا حلقتهم واحدة اموالهم لا ينظر في حال
 النساء ان تكن مومنات ملكهات لانهن لا يعلقن
 الاحكام فان لم يتبين حل سببهن ويبعثن كالحجيات
 ويجب على الاعراب نفي الاحكام فان الاعراب اهل حفا
 بخلاف العرب فان الله سبحانه وتعالى ذم الاعراب
 واهل البادية فان قطعوا الطريق واخذوا الاموال
 وقتلوا النفس والامام ان يقطع ائمتهم واجلهم
 واخذوا قبل التوبة وكانوا مومنين فانما اشتمروا
 على اعتقادهم كما في السوال فيقولون بلا انكار
سبل رحمه الله في واقف وقف وقفاً فرؤية

انظر